تعدُّ الكويت واحدة من أبرز بلدان الخليج العربي التي ظهرت فيها الحياة النيابية بوقت مبكّر ، وإن لم تكن تأخذ حالة الحياة الديمقراطية بشكل كامل ، لكنها مثلت تطوراً واضحا في الحياة السياسية هناك ، تمثّل ذلك الأمر بظهور مجالس استشارية وتشريعية قبل الاستقلال ، أخذت على عاتقها المشاركة السياسية وتقديم الاستشارات إلى الحكومة ، ذلك الأمر الذي نضج كثيراً بعد حصولها على الاستقلال ، ومن ثمَّ إعلان دستورها الذي شرع إنشاء مجلس الأمة بوصفه سلطة تشريعية تمثل المجتمع في كل نواحي الحياة ، كما أنَّه يمثل إرساء قواعد الحكم المؤسسي وتحويل الكويت من مجتمع قبلي بسيط إلى مجتمع الدولة بنظام سياسي عدت فيه السلطة التشريعية أحد مرتكزات الحكم إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية ، ولذا فأنَّ دراسة مجلس الأمة وتسليط الضوء عليه له أهمية خاصة تكمن في كونه لا يمثل جانبا واحداً من تاريخ الكويت ، وإنَّما يتناول الجوانب التاريخية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية) .

وعلى هذا الأساس تمَّ اختيار موضوع الرسالة (مجلس الأمة الكويتي دراسة تاريخية في مناقشات الفصل التشريعي الخامس ١٩٨١_١٩٨٥)، لأهمية ذلك الموضوع ولعدم دراسته بشكل منفصل على الرغم من الدراسات الكثيرة التي تناولت تاريخ الكويت السياسي لكن لم تخصص دراسة منفصلة للمجلس بدورته الخامسة ، وتحاول الدارسة التعرف على جميع الجوانب والأحداث التاريخية الخاصة بالكويت سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي التي تناولها المجلس خلال المدة ١٩٨١_ ١٩٨٥ ، فضلاً عن ذلك تأتي أهمية مجلس الأمة بكونه أداة في صنع القوانين وتشريعها عن طريق الاقتراحات المقدمة من قبل اللجان أو الأعضاء أو الحكومة ثم مناقشتها مناقشة عامة والتصويت عليها ، كما يتمتع مجلس الأمة بدور رقابي على الأداء الحكومي من خلال توجيه الأسئلة واستجواب الوزراء واستضافتهم لمناقشتهم في القضايا التي تخص عمل وزارتهم .

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

هل كان مجلس الأمة الكويتي الذي تشكل في العام ١٩٨١ هو امتداد للمجالس السابقة؟ وما الظروف التي تشكل من خلالها مجلس الأمة في دورته الخامسة ؟ وهل هناك تطور في عمله ؟ وما القضايا التي اهتم بمناقشاتها في تلك الدورة ، وهل كانت القضايا العربية حاضرة في مناقشات المجلس؟ كذلك تحاول الدراسة التعرف على العلاقة التي كانت بين الحكومة ومجلس الأمة والمناقشات التي تدار من أجل تشريع القوانين؟ وهل كانت هنالك معارضة برلمانية هدفها إنضاج القوانين بما يخدم المصلحة العامة أم لغايات وأهداف أخرى؟ وهل استطاع المجلس أن يحقق أهدافه من خلال سن وتشريع القوانين التي تحتاجها البلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ هذه الأسئلة وغيرها تحاول الدراسة الإجابة عنها وقد قسمت على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول متبوعة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

ركّز التمهيد على نشأة الحياة النيابية في الكويت وتأسيس مجلس الأمة وتطور عمله (١٩٢١_١٩٨٠) ، والذي تطرق إلى نشأة الحياة النيابية في الكويت وتشكيل المجالس قبل وبعد الاستقلال وصولاً إلى عام ١٩٨٠.

في حين جاء الفصل الأول بعنوان (الأوضاع السياسية والأمنية والإدارية في مناقشات مجلس الأمة الكويتي (١٩٨١_١٩٨٥) ، إذ قسم على مبحثين تناول الأول الأوضاع السياسية والإدارية الداخلية مناقشات مجلس الأمة (١٩٨١_١٩٨٥) ، والذي سلط الضوء على دور مجلس الأمة الكويتي في شؤون الكويت الأمنية والإدارية فضلاً عن دوره في تشريع وتعديل قوانين مهمة مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجزاء وقانون المحكمة الدستورية وقانون جوازات السفر وتعديل قانون انتخابات مجلس الأمة، أما المبحث الثاني فقد تناول مناقشات مجلس الأمة في مجال السياسة الخارجية الكويتية (١٩٨١_ ١٩٨٥) ، والذي ركز على دراسة موقف مجلس الأمة الكويتي من الأوضاع الإقليمية والدولية وكيف تمكنت الكويت من خلاله دعم القضايا العربية ومنها: دعم العراق في حربه مع إيران ، والدعم المستمر للقضية الفلسطينية ، ودعم لبنان عندما تعرض لاجتياح القوات الإسرائيلية في العام ١٩٨٢ ، فضلاً عن دعم أفغانستان،

بالإضافة الى ذلك تناول المبحث مناقشات الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة مع البلدان العربية والأوربية .

أمَّا الفصل الثاني ،فقد تطرق إلى (الأوضاع الاقتصادية في مناقشات مجلس الأمة (١٩٨١_١٩٨٥) ، الذي تضمَّن أربعة مباحث جاء الأول بعنوان شؤون النفط في مناقشات مجلس الأمة والذي كان لمجلس الأمة دوراً بارزاً في هذا المجال لما يمثله النفط من مرتكز أساسي للاقتصاد الكويتي ، كذلك أسهم مجلس الأمة في إنشاء مؤسسة البترول الكويتية التي أُنشِئت بسبب التدفق الكبير في إنتاج النفط الكويتي ، وكذلك قيام المجلس بمناقشة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية العاملة في الكويت، أمَّا المبحث الثاني فقد تضمن أوضاع الزراعة والصناعة والتجارة في مناقشات مجلس الأمة ١٩٨١ – ١٩٨٥ والذي تطرق فيه الباحث إلى مناقشات أعضاء مجلس الأمة في تشريع القوانين التي من شأنها الارتقاء بهذه الجوانب ، لاسيما بعد أن أهملت نتيجة ظهور النفط ، إلا أنَّه وبعد ضرب الناقلات النفطية الكويتية لم يدخر أعضاء المجلس جهودهم في سبيل الارتقاء بهذه الجوانب .

في حين استعرض المبحث الثالث الأزمة الاقتصادية (أزمة سوق المناخ) ١٩٨٢-١٩٨٤ في مناقشات مجلس الأمة والتي أدَّت إلى هبوط في سوق الأوراق المالية الكويتي متسببة في أزمة خانقة جعلت الحكومة والمجلس يبذلون جهوداً كبيرةً للحد منها ، فيما تناول المبحث الرابع الميزانية العامة في مناقشات مجلس الأمة ١٩٨١_١٩٨٥ ، التي تتوقف عليها جميع مشاريع الدولة بالمجالات كافة .

أمَّا الفصل الثالث ، فقد حمل عنوان (الأوضاع الاجتماعية في مناقشات مجلس الأمة الفصل التشريعي الخامس (١٩٨١_١٩٨٥)، وقسم على مبحثين تناول الأول شؤون الكويت الخدمية في مناقشات مجلس الأمة ١٩٨١_ ١٩٨٥ ، الذي ركز على دور مجلس الأمة في الاهتمام بالقطاع التعليمي من خلال تشريعه لقوانين التعليم ومناقشتها لأجل بناء جيل متعلم يأتي في مقدمتها قانون التعليم الإلزامي بالإضافة إلى مطالبات أعضاء مجلس الأمة تأسيس مدارس جديدة وفتحها في الكويت والاهتمام بشؤون الطلبة وتوفير المناخ الملائم لخدمة العملية التعليمية ، أما فيما يخص الخدمات

الصحية فقد أدى أعضاء مجلس الأمة الكويتي دوراً كبيراً في دعم هذا القطاع من خلال تقديم الاقتراحات من اجل بناء مستشفيات في مناطق متعددة من الكويت إضافة إلى تزويد المستشفيات بكل ما تحتاجه لرعاية المواطنين كذلك إصدار القوانين الصحية مثل عمليات زرعة الكلى ومنظمة الطب الإسلامي وتشريع قانون الصيادلة وتنظيم المهن الطبية ، فضلا عن ذلك فقد بذل أعضاء مجلس الأمة جهود كبيرة في مجال مساعدة الفقراء والمحتاجين وذوي الدخل المحدود .

فيما تناول المبحث الثاني ظاهرة انتشار الخمور والمخدرات في مناقشات مجلس الأمة ١٩٨١-١٩٨٥ ، فقد ناقش المجلس هذه الظاهرة الخطيرة التي القت بظلالها على الأوضاع الأمنية في الكويت ، إذ مارس المجلس دورا كبيرا في تشريع القوانين التي تحد من تلك الظواهر مثل قانون (٢٠٦) الذي يمنع السفارات الأجنبية المتواجدة في الكويت من استيراد الخمر إضافة إلى القوانين التي تخص مكافحة المخدرات والمتاجرين بها .

اعتمد الباحث في كتابة فصول الرسالة على مجموعة مهمة ومتنوعة من المصادر، يأتي في مقدمتها الوثائق التي شكلت المادة الأساسية في كتابة موضوع الدراسة، إذْ أفادت الباحث بكثير من المعلومات المهمة، ولعلَّ من أهمها محاضر مجلس الأمة الكويتي، الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، فضلاً عن الوثائق والقوانين الرسمية الصادرة عن الحكومة الكويتية، والمنشورة في الجريدة الرسمية للحكومة الكويتية : (الكويت اليوم)، إذْ كان لتلك المحاضر والوثائق والقوانين صلة مباشرة بموضوع الدراسة، ودور مهم في رفد البحث بمعلومات قيمة، ومادة وثائقية عززت الجانب العلمي للبحث .

كان للرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة دور مهم في رفد البحث بمعلومات قيمة ومن أهمهما رسالة الماجستير للباحثة طيبة خلف عبدالله (التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت ١٩٢١ – ١٩٧٦) التي كانت النواة الأولى التي اعتمد عليها الباحث ، لما تحويه من معلومات قيمة ساعدت الباحث على فهم تطور المجالس السابقة ، وأمَّا رسالة كاظم عبد الزهرة أبو عيون الميالي الموسومة

(أحمد محمد الخطيب واثره في المعارضة النيابية في الكويت حتى عام ١٩٩٦) فأفادت الباحث في المدة التي تصاعدت فيها أصوات المعارضة في الكويت وعلى اثرها حلت الحكومة مجلس الأمة الرابع ، وأمَّا رسالة كريم عبود حسين الشمري الموسومة (موقف جريدة القبس الكويتية من قضايا المشرق العربي ١٩٧٣-١٩٩٠) فقد أفادت الباحث بمعلومات قيمة نظرا لمعاصرتها للأحداث السياسية الخارجية خلال مدة الدراسة .

فضلا عن ذلك فقد شكلت الكتب العربية رافدا مهما للدراسة ومن ابرزها كتاب (النظام السياسي في الكويت مبادئ .. وممارسات) لمؤلفه عبد الرضا أسيري ، إذ يحتوي الكتاب على معلومات تخص تطور السلطتين التشريعية والتنفيذية وبعض الأحداث السياسية الداخلية التي استفاد منها الباحث في اغلب فصول الرسالة ، وكتاب (التاريخ الدستوري للكويت) لمؤلفه أحمد الديين الذي أفاد الباحث في التمهيد ، إذ تطرق الكتاب إلى الاستقلال الكويتي عن بريطانيا ووضع دستور للبلاد إضافة إلى تشكيل مجلس الأمة ، وكتاب (الحركة الشيعية في الكويت) لمؤلفه فلاح عبدالله المديرس الذي كانت له أهمية كبيرة في فهم الأحداث في الكويت التي تأثرت بصورة مباشرة أبان الثورة الإسلامية في ايران ، وكتاب (قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين) لمؤلفه احمد عبدالله العلي الذي أفاد الباحث كثيرا في تعريف الشخصيات الكويتية ، وكتاب (النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار ١٩١١_١٩٩٠) لمؤلفه محمد محمود الطناحي والذي يحتوي على معلومات هامة أفادت الباحث عندما تناول موضوع النفط ، إذْ أفادت هذه الكتب فصول الرسالة بمعلومات مهمة وقيمة، تناولت بعض جوانب الدراسة.

وكان للبحوث العلمية المنشورة في المجلات أهمية واضحة، من خلال المعلومات التي أفادت الباحث ومنها البحث المعنون (حرب الناقلات خلال الحرب العراقية – الإيرانية واثره على الكويت ١٩٨٤_١٩٨٦) للباحثين صلاح محمد سليم و فوزية عبدالله سعيد الذي أفاد الدراسة بمعلومات تفصيلية عن حرب الناقلات ، كذلك الإفادة من بحث (الاجتياح الإسرائيلي إلى لبنان ١٩٨٢) للباحث جمال سعد نوفان ، إذ أفاد الدراسة بمعلومات دقيقة عن الوضع في لبنان قبل وأثناء مدة الاجتياح فضلاً عن ذلك

أنَّ هناك بحوث عدة التي غطت جوانب مهمة من الرسالة .

كذلك اعتمدت الرسالة على مجموعة من الجرائد والصحف التي غطت جوانب مهمة من الرسالة ومنها صحيفة الأنباء ، وجريدة الرأي والقبس وذلك لمعاصرتها للأحداث

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث قلة المصادر التي تعني بالشخصيات الكويتية التي شغلت منصب أعضاء مجلس الأمة مما اضطر الباحث إلى البحث عنهم في المواقع الإلكترونية ولم نجد للعديد منهم أي تعريف عن شخصيته .